

Distr.: General
11 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين

التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين (A/72/337 و Corr.1). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت برودود خطية وردت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢ - وقدم الأمين العام تقريره عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ بء، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين اقتراحاً منقحاً بشأن ترتيبات تقاسم تكاليف ذلك النظام وإدارة تمويله وأن يقدم التكاليف المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161017 161017 17-17966 (A)



ثانيا - اقتراح الأمين العام

٣ - يشير التقرير إلى أن فريق الأمم المتحدة الإنمائي ما برح ينفذ ترتيبات لتقاسم التكاليف على صعيد المنظومة دعماً لنظام المنسقين المقيمين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبموجب الاتفاق، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مديراً لنظام المنسقين المقيمين، بتمويل التكاليف "الأساسية" لنظام المنسقين المقيمين على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، وهي تتألف من رواتب المنسقين المقيمين، والهياكل الأساسية لدعمها وبعض التكاليف على الصعيدين الإقليمي والعالمي للنظام، وتصل قيمة المبلغ إلى حوالي ٩٠ مليون دولار سنوياً. وجرى استكمال ذلك باتفاق تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة لفريق الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول قدرات التنسيق الأساسية في مكاتب المنسقين المقيمين، والأفرقة الإقليمية الستة ومكتب تنسيق عمليات الأمم المتحدة الإنمائية، بمبلغ قيمته نحو ٣٥,٩ مليون دولار سنوياً (A/72/337 و Corr.1، الفقرات من ١٢ إلى ١٤).

٤ - ويقدم الفرع رابعاً من التقرير معلومات عن استعراض مستقل طلبته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٧ من أجل كفالة تحقيق أوجه الكفاءة وتحديد أفضل السبل لضمان ترتيب تمويل مستقر ومستدام لنظام المنسقين المقيمين. ويشير التقرير إلى أن الاستعراض خلص إلى عدم كفاية ميزانية التنسيق بوجه عام لتلبية الاحتياجات الحالية أو المقبلة، ثم أكد صلاحية صيغة تقاسم التكاليف التي تتألف من الرسم الأساسي، والعبء على النظام الذي يستند إلى عدد البلدان التي تعمل فيها الكيانات وحجم الكيان نفسه. وأشار الاستعراض أيضاً إلى عدم ملاءمة نموذج الأتعاب مقابل الخدمة، بالنظر إلى أن جميع مهام التنسيق ما عدا واحدة منها فقط لا يمكن تقسيمها إلى خدمات يمكن عزوها إلى كيانات محددة في المجموعة الإنمائية (A/72/337 و Corr.1، الفقرات ١٨ و ٢١ و ٢٣).

٥ - وفي قرارها ٢٤٣/٧١، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد اقتراحاً شاملاً بشأن إدخال مزيد من التحسينات على نظام المنسقين المقيمين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٧ لاستعراضه وإصدار توصيات بشأنه، وعلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين لكي تتخذ مزيداً من الإجراءات بصدد. ويشير الأمين العام إلى أن الاقتراح الشامل يحتمل أن تكون له آثار على تمويل المنظومة في المستقبل ولذلك وافق الرؤساء التنفيذيون للكيانات الأعضاء على اتفاق مؤقت لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ريثما يتم النظر في الاقتراح الشامل. وبموجب هذا الاتفاق، سيتم الإبقاء على الميزانية العالمية في حدود ١٢٧,٢ مليون دولار سنوياً لفترة السنتين، وينتظر من الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسهم بنفس المبلغ السنوي الذي كان من المتوقع أن تسهم به في عام ٢٠١٧ (A/72/337 و Corr.1، الفقرات ٢٧ و ٣٠-٣٢).

٦ - ويشير التقرير إلى أن مجموع مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة سيبلغ ٨٠٠ ٥٧١ ١٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على هذا المبلغ من أجل مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين وزيادة الاحتياجات المقدرة من الموارد البالغة ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولار التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 9)) بمبلغ ٢٢٦ ٢٥٠ دولار وفقاً لذلك (A/72/337 و Corr.1، الجدول ٤، الفقرتان ٣٥ و ٣٧).

ثالثاً - ملاحظات وتوصيات

٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مبلغاً قدره ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولار لمساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في ترتيبات تقاسم التكاليف الذي وضعته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لنظام المنسق المقيم. وأشار الأمين العام إلى أن المبلغ مؤقت إلى حين صدور تقرير عن الاقتراح المنقح الذي سيوضع في صيغته النهائية في آب/أغسطس ٢٠١٧ لتقديمه إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين. وذكرت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أنها ليست في وضع يمكنها من التوصية بالموافقة على اقتراح الأمين العام قبل تقديم الاقتراح المنقح إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين (A/72/7)، الفقرات رابعا - ١٦ إلى رابعا - ١٩).

٨ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقرير الأمين العام لا يتضمن اقتراحاً منقحاً على النحو الذي طلبته الجمعية العامة، لأن مثل هذا الاقتراح سيكون سابقاً لأوانه بالنظر إلى عدم البت في الاقتراح الشامل للأمين العام الذي كان سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٧، وسيضمن تعديلاً لترتيب تقاسم التكاليف. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه بالنظر إلى أن الجمعية ستنتظر في الاقتراح الشامل في عام ٢٠١٨، فمن المرجح أن يبدأ تنفيذ ترتيب التمويل المنقح في عام ٢٠٢٠.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها ليست في وضع يمكنها من التوصية بالموافقة على اقتراح الأمين العام في هذا الصدد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ريثما يتم تقديم الاقتراح المنقح في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام لا يتضمن اقتراحاً منقحاً كما هو متوقع، بل يعكس ترتيباً مؤقتاً تم الاتفاق عليه بين الرؤساء التنفيذيين للكيانات الأعضاء ريثما يقدم اقتراحه الشامل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - ومع مراعاة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يزمع النظر في الاقتراح الشامل مما قد يكون له أثر على ترتيبات تقاسم التكاليف، لذا فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يمكنها من التوصية بالموافقة على اقتراح الأمين العام في هذا الوقت. وإذا كان لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاقتراح الشامل آثار مالية على فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام بوسعه أن يقدم تقديرات منقحة مقترحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، إذا لزم الأمر، لكي تنظر فيها الجمعية العامة. واللجنة على ثقة من أن التقارير التي سيقدمها الأمين العام في المستقبل بشأن نظام المنسقين المقيمين ستضمن جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تفاصيل عن صياغة الميزانية وآليات الإبلاغ المالي والمراقبة.